مقـ ـدمـ ـ ـة

أولا: أهمية الموضوع

يعتبر قطاع الخدمات المالية من القطاعات المهمة والمدعمة للقطاعات الإنتاجية الأخرى في معظم اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي وبصفة أساسية على الخدمات الـمالية فقد أصبح من الصعب بمكان وجود نشاط اقتصادي لا يعتمد بطريقة أو أخرى على الخدمات المالية، نظـرا لدورها الأسـ ـاسي في التمـويل وكمنتج للخدمات المتنوعة الخاصة بالوساطة وإدارة المخاطر، وتعرف تجارة الخدمات المالية نمو سريعا نتيجة انتقال الاقتصاد العالمي من الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي إلى الاقتصاد الرمزي بسبب المزج بين الأسواق الجديدة والمتنامية في الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول والتحرير المالي والتجاري ، وهدا باستخدام الأدوات المالية الجديدة والوسائل التكنولوجية الحديثة ، وهو ما يؤكد كذلك الدور المعتبر لقطاع الخدمات المالية والدي تتجاوز أهميته نصيبه في الاقتصاد لأنه محرك النمو في الاقتصاد الحديث .

إن التحولات التي حدثت علي المستوى الدولي والرغبة في فتح الأسواق الدولية أمام جل القطاعات الاقتصادية بما في دلك قطاع الخدمات ، دفعت الدول المتقدمة إلى إدراج الخدمات المالية في نطاق مفاوضات الاوروغواى ، وكان الهدف من ذلك تحرير قطاع الخدمات المالية بالإلغاء التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية على هدا القطاع، تعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من أهم إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكونا تتصف بمميزات خاصة مقارنة بالاتفاقيات التجارية الأخرى،كما أنا تعد جزءا هامامن النظام المالي العالمي الجديد الذي يعتبر من أعقد وأهم مكونات الإقتصاد العالمي الذي يزداد تحولا من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي .

ثانيا: إشكالية البحث

إن التطور الكبير الذي يعرفه قطاع الخدمات المالية في الاقتصاديات الدول المتقدمة ، يترافق مع الضعف الكبير الذي يتميز به في الدول النامية ، ماجعل المنافسة غير متوازنة بين أطراف قوية بشركاتا الكبرى متمثلة في الدول المتقدمة وبلدان ضعيفة بمؤسساتا ويتعلق الأمر بالدول النامية بما في ذلك الدول العربية، وإنطلاقا من ذلك فإننا سنحاول الوقوف على مكانة وواقع القطاع المالي في البلدان العربية والتحولات والتغيرات التي يمر با في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحرير اقتصادي ومالي ، وانعكاسات تلك التحولات على اقتصاديات الدول العربية عموما وقطاعها المالي خصوصا ،وكيف يمكن الرفع من القدرة التنافسية لهدا القطاع بدف الاستفادة القصوى من مزايا اتفاقية تحرير الخدمات .

ويمكن إبراز معالم المشكلة التي سنحاول معالجتها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

1 – ما هي أهم خصائص النظام المالي العالمي الجديد وما موقع اتفاقية تجارة الخدمات المالية في ذلك ؟

2- ما هي انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا؟

3 – هل الطبيعة الهيكلية للقطاع المالي في البلدان العربية قادرة على مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية تجارة الخدمات المالية ؟ والاستفادة من مكاسبها؟

4- ماهي الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها لرفع القدرة التنافسية للقطاع المالي في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا ؟

ثالثا : فرضيات البحث:

وعلى ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1-يعرف القطاع المالي في الدول العربية وخاصة الدول محل الدراسة ضعفا كبيرا وخاصة في الدولة محل الدراسة ، مما يجعلنا نتوقع عدم قدرته على مواجهة التحولات المالية الدولية .

2-إن لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية آثار سلبية على الاقتصاديات العربية عموما وعلى قطاعها المالي خصوصا.

3-يمكن للقطاع المالي في البلدان العربية عموما والدولة محل الدراسة – الجزائر – خصوصا، أن يواكب التحولات المالية الدولية و يستفيد من مكاسب اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية إذا تم تأهيله، وتثمين الميزة النسبية التي يتوفر عليها .

رابعا : أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1-استخلاص أهم الأسس التي يقوم عليها النظام المالي العالمي الجديد ، وإبراز أهمية هدا النظام في الاقتصاد العالمي .

2-الوقوف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، و كيف يمكن تثمين بنود هده الاتفاقية لتكون في صالح القطاع المالي العربي وخاصة بالنسبة للدول محل الدراسة .

3-استشراف انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على اقتصاديات الدول العربية عموما وعلى القطاع المالي خصوصا ، ومحاولة التنبيه إلى الآثار السلبية المتوقعة ، وتثمين الآثار الإيجابية .

4- محاولة تقديم أهم السياسات والآليات والعوامل الكفيلة برفع كفاءة القطاع المالي في البلدان العربية ، سواء تعلق الأمر على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي العربي .

5-المساهمة في إضافة لبنة جديدة إلى مجموع الدراسات التي قد تقترب من موضوعنا ، وتنمية قدراتنا المعرفية في المواضيع المالية التي ترتبط بالعلاقات الدولية .

خامسا : محددات البحث:

ترتكز محددات بحثنا على النقاط التالية :

1- الإلمام النظري بطبيعة وخصائص النظام المالي العالمي الجديد ، ومحاولة معرفة ميكانيزمات هدا النظام .

2-دراسة أهم نصوص ومبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ،وأثارها على القطاع المالي في البلدان العربية .

3-دراسة القطاع المالي العربي بالتركيز على القطاع المالي في الجزائر .

4-يشتمل البحث على دراسة القطاع المالي الذي نعني به نشاط المصارف و نشاط التأمينات والأسواق المالية ، وكيف يمكن تأهيل هدا القطاع ليكون في مستوى المنافسة الدولية .

سادسا : منهج البحث:

سنعتمد على المنهج التاريخي وذلك من خلال التطرق لتطور النظام المالي العالمي الجديد بتطور الاتفاقيات المنظمة لتجارة الخدمات المالية، و نستعين بالمنهج الوصفي لاستعراض مكانة القطاع المالي في البلدان العربية وخاصة في الدولة محل الدراسة،كما سنستخدم المنهج الاستنتاجي والاستنباطي ، لاستخلاص أهم الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات المالية على القطاع المالي في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا، وهو نفسه المنهج المتبع للتوصل إلى الآليات و إجراءات تأهيل القدرات التنافسية للقطاع المالي على المستوى العربي والمحلي .

سابعا : خطة البحث:

سنقوم بدراسة هدا البحث في ثلاثة فصول ،حيث نتناول في الفصل الأول طبيعةالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في ظل النظام التجاري والمالي العالمي الجديد بالتطرق في المبحث الأول لخصائص النظام التجاري والمالي العالمي الجديد ، ثم دراسة أهم نصوص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فنستعرض فيه لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ،وسنتعرض في الفصل الثاني لدور ومكانة القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على الجزائر، إذ نتطرق في المبحث الأول لدور ومكانة القطاع المالي في البلدان العربية في المبحث الثاني لدور ومكانة قطاع المصارف والتأمين في الاقتصاد الجزائري ، لنمر في

المبحث الثالث إلى طبيعة المؤسسات والأسواق المالية في الجزائر، أما الفصل الأخير فنخصصه لعوامل رفع كفاءة القطاع المالي في البلدان العربية عموما والبلدان محل الدراسة خصوصا لمواجهة تحديات تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، بالحديث عن الآثار المحتملة للاتفاقية على القطاع المالي في البلدان العربية وخاصة الدولة محل الدراسة في المبحث الأول ،و آليات وعوامل زيادة القدرة التنافسية للقطاع المالي في البلدان العربية في المبحث الثاني ، وأخيرا نحاول تقديم في المبحث الثالث أهم الإجراءات الواجب إتخادها لزيادة القدرة التنافسية للقطاع المالي على المستوى الإقليمي .